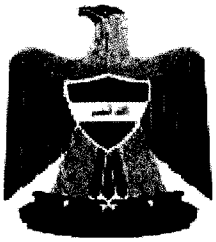

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى الامم المتحدة في نيويورك

كلمة

وفد جمهورية العراق

في

البند المرقم 85 والمعنون

" سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

اللجنة السادسة

الدورة (70) للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، تشرين الأول 2015

السيد الرئيس:

يسعدني واني استَهلُ كلمة وفد بلادي في جمعنا هذا بتهنئتكم وانتخابكم رئيساً للجنة السادسة (للدورة الحالية 70) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما اود ان اتقدم بالتهنئة للسادة نواب رئيس اللجنة واعضاء المكتب الاخرين.

السيد الرئيس:

لايُخفى على الجميع ان ترسيخ سيادة القانون يُعد عاملاً اساسياً في احلال السلام والتنمية والتقدم وحماية حقوق الانسان، والحفاظ على النظام العام. وان ارادة ابناء شعبنا العراقي اسست لدولة جديدة من خلال تصويته على دستور جمهورية العراق عام 2005، رُسِخَ بموجبه نظاماً قوامه المواطنة والمساواة والديمقراطية، يحترم سيادة القانون ويتبع منهج وقواعد الحكم الرشيد، ويُجَسِد مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومبدأ المساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات وتمتعهم بجميع الحريات؛ من حرية تكوين النقابات والجمعيات وحرية الصحافة والرأي، فضلاً عن تعزيز دور المرأة في المجتمع.

ان حكومة بلادي، اطلقت حُزماً اصلاحية منذ فترة وجيزة ومازالت مستمرة، تناولت نواحي الحياة المختلفة (الاقتصادية، والسياسية، والادارية) هدفها؛ ترسيخ سيادة القانون وتقليل الفوارق الطبقية بين المجتمع، وتعزيز الثقة بين المؤسسات الحكومية والشعب، وتلبيةً لنداء

الجماهير وتوجيهات المرجعية الدينية الرشيدة التي رسمت خطوطاً واضحة لتطوير كفاءة النظام السياسي وزيادة فعاليته لمواكبة تطلعات مجتمعنا.

السيد الرئيس:

ان الالتزام بالصكوك الدولية ومبدأ المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، من المبادئ التي خطها دستور بلادي. وان رعاية مبدأ سيادة القانون هي من مهمتنا جميعاً، ولابد ان نستثمر الخبرة المتراكمة الموجودة في عمق منظمة الامم المتحدة، وهنا أشيرُ للدور الذي يضطلع به الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون، وكذلك نشيد بالدور الكبير الذي تقوم به بعثة يونامي في بلادي التي ساهمت في دعم هذا المبدأ.

السيدات والسادة الحضور الكرام

ان دور التعاون المتعدد الاطراف في مواجهة التحديات وايماناً بما يمكن ان تلعبه المعاهدات الدولية ودورها الكبير في تعزيز سيادة القانون، وتجاوباً مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتزامات بلادي تجاه المجتمع الدولي ومصالحها وحقوقها في العلاقات الدولية فقد صادق مجلس النواب العراقي على مشروع قانون عقد المعاهدات بتاريخ 2015/8/13.

كما نشير الى تأسيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والذي جاء إنسجاماً مع المتطلبات والأعراف الدولية التي تهدف الى نشر ثقافة الوعي بالقانون الدولي الانساني وتطبيق مبادئه على الصعيد الوطني، ولايفوتني ان نعرج على موضوع بناء ودعم القدرات الوطنية ودورها في الامتثال للقوانين المحلية والدولية وبناء المؤسسات، ودور الخبراء الدوليين في هذا

المجال التي ستساهم بشكل فعال ومهم في تقوية هذه القدرات وانعكاسها بشكل ايجابي على المجتمع.

السيد الرئيس؛

وفي الختام، تتابع حكومة بلادي عن كثب المناقشات التي تدور في اللجنة السادسة والقرارات التي تخرج منها، ويحدونا الأمل في أنَّ تعزيز جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال سيادة القانون يمكن أن يُحدث فرقاً ويحقق قدراً أكبر من احترام القانون الدولي.

وشكراً السيد الرئيس ...